

ويسرى البدن ما يجب بتفوية أكثر من قدر الدية سوى الاستان وقد يوجد
 نواجز أربعة فتكون ستا وتلثين ذكره القمستان **قلت** وفيه فلكوسج ودية
 وخضادية والغير امانية ونصف او ثلثة اخماس وعلت الحرة على المصنف
 وتجب دية كاملة في كل عضو ذهب نفعه بغير ضارب كيدشك وعين ذهب
 ضوفا وصلب انقطع ماؤه وكذا لرسس بولم واحد به ولو كانت الحرة
 فلكش على ولو بقي اثار لغيره فحكومة عدل ويجب حكومة عدل في كل عضو
 ذهب نفعه ان لم يكن جالا كالملا شلاء او ارشته كالملا ان كان فيه جالا كالا
 ان اخصه على طرش وسبني ما لو الصفة فالتميم اخر هذا الفصل **فصل في**
الاشجاع وتختلف اشجة بما يكون بالوجه والركس وما يكون بغيرهما فاشجة
 اى مسجرا لحة وفيها حكومة عدل محبى وعلى اشجاع عشرين الحارصة بملا
 وعلى لى تحصى لجلد اى تحدره والداية بملا وعلى لى تظهر الدم كاللغ
 ونسيلة والراية التى تسيله والباضعة اى بضع الجداى تقطع والسمى اى
 تهلل السمى اى جلدته رفيعة بين اللحم وعظم الداس والموصحة التى تفتح
 العظم اى تظهره والهامة التى تمش العظم اى تكسر والمنقلة التى تنقل العكس
 والامة التى تهلل الام الدماخ وعلى لجلده التى فيها الدماخ وبعدها الدامعة
 بعين مجحة وعلى لى تخرج الدماخ ولم يذكرها لثوت بعدها عادة فتكون قتل لاشجا
 فاعلم بالمتكسر بحسب الاقارنها لا تزيد على الدش ويجب في الموصحة نصف عشر
 الدية اى لو اصابها فيها حكومة عدل لان جلده انقص زينة من غير قتل
 عن الذئبة وفيها لاشجة عشرها وفي المنقلة عشر ونصف عشر وفي الامة والماثة
 ثلثها فان نفذت الماثة فثلثها فانها اذا نفذت صارت جا فعتين فوجب وكل
 ثلثها وفي الحارصة والامة والراية والباضعة والمتلاحة والسمى فى حكومة عدل
 اذ ليس فيه ارش مقدس من جهة السبع ولا يمكن اضرارها فوجب فيها حكومة عدل
 وعلى اى الحكومة ان ينظر كم مقدار هذه الاشجة من الموصحة يجب بقدر ذلك من
 نصف عشر لدية فان لم يكن سوى اشجة الكس وقيل تالذ الطراوى يقع الشجر
 بعد بلا هذا لاثروعه فقدوا التفاوت بين القيمتين فالحرص الدية وفي العبد
 القيمة فان نقص لى عشر قيمته اخذ عشر دية وكذا في النصف والثلث هو اى هذا
 التفاوت اى حكومة العدل به يقى كما في القوامية والبقاية والملقى والدردو

٢٦١
 وفي غيرها وجب به في الجميع وفي الخلاصة انما يستقيم قول الكرخى للبدنية بوجه او ركس
 في يقى به ولو فيه غيرها لا او تسمى على الفنى اخذ بقول الطراوى مطلقا لا انما يستلزم
 نحوه في الموصحة بزيادة وقيل نصف الحكومة على ما يحتاج اليه من النصف واجرة الطبيب
 وادوية الدية ان بعد ولا تقاصر في جميع الاشجاع الا في الموصحة عدلا وما لا فوق فيه يركى
 في العمد والخطا لكن ظاهر المذهب وجوب القيمة في جميع الموصحة ايضا ذكره محمد في
 الاصل وهو لا يصح دور وجبى وابن اكمال وغيرهما كانا السوات باى يرضى
 بمسا رشم يتخذ حديدة بقدره فيقطع واستثنى لا شاة لدية السمى فلا يقية منه
 اجماعا كما لا فوقه فيها بعدها كالبهشة والمنقلة باى جاني وغزاه الموصحة في كل عضو
 في الجنبى ولا فوقه في جلد داس وبردن ولحم خرد وبعين وظفر ولا في لحة وكثرة
 وجأة وفي سلى جلد الوجه كمال الدية وفي كل اصاب على اليد الواحدة نصف دية ولو
 على كفت لانه تتبع للدماخ ومع نصف ساعد نصف دية الكف وحكومة عدل النصف
 الساعد وكذا الساق وفيه اصبع او اصبعان عشرها ونحوه لوش
 مرتبة وكشنى في الكف عند لية في كماله كان الكف ثلث اصبع فان كان كفى بالكتف
 بالاجلى اذ لا كثر حكم الكلى وفي جوار الحناوى ضربة بدمج وبرى اى لانه لا تصل
 يده الا فاه فيقدر النصفان يؤخذ من جملة الدية ان نقص الثلثان فثلث الدية وكذا
 واقره المص ولوقطع مفصلا من اصبع فثلث الدية او قطع الاصابع فثلث الكف لزم
 دية المقطوع فقط كسجى وسقط القصاص فاخبرهم وان خالفوا للدور ذكره الشرح
 ويسجى متنا وفي اصبع الزائدة وعين الصبي وذكره ولسا ان لم يدل صحة نظر
 في العين وحركة في الذكر وكذا في اللسان حكومة عدل فان علت الصحة تكا لى في
 خطا او عمد فاقتبته ببينة او باقرار الجلسا وان اكرا وقال لا اعرف صحة حكومة
 العدل جوهر ودخل ارش الموصحة اذ جبت عقدا او شراسه الدية لدخول الجزء
 في الكلى من قطع اصبع فاشاة اليد وان ذهب سبعة او بصير او قطع لا يدخل لانه
 كاحضا ومخالفة بخلاف القتل لدور نفع الكلى ولا فوقه ان ذهب عيناه على لدية فيهما
 شلا فاهما ولا يقطع اصبع من جاده خلا فاهما ولا اصبع قطع مفصلا لا على شاة
 ما بقى من الاصابع بل دية المفضل والحكومة فيما بقى ولا فوقه بكسر نصف سمى سود
 او اصغرا واحدا ياتى بها بعد كسر بل كذا دية السمى اذا فأت منفعة انا فلو ما رى
 فالدية ايضا والا فحكومة عدل بى بقى ففوت الدور والا فلكشنى فيه ما فيه ثم **فصل**